



بيان

## وفد دولة قطر

يلقيه

السيد/ غانم عبد الله الغانم

عضو وفد دولة قطر المشارك في

الدورة (٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول

نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقاته

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

١٧-١٨ أكتوبر ٢٠١٣

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر أن يُرحِّب بمواصلة اللجنة السادسة بحث موضوع الولاية القضائية العالمية وتطبيقاته، من خلال انشائها فريق عامل مكلف لمعالجة البحث في تطوره من منظور جديد، الملاحة القضاء في العالم، كما انزع

ان نشكر الأمين العام على الجهود المبذولة في إعداد التقرير المقدم الى الدورة (٦٨) للجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/68/180، والمتضمن المعلومات والملاحظات التي قدمتها الدول بشأن الموضوع.

السيد الرئيس،

تولي دولة قطر أهمية خاصة لموضوع الولاية القضائية العالمية، باعتباره أحد مبادئ القانون الدولي وآلية من آليات سيادة القانون وضمان العدالة المُنصفة، ومكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وفي ضوء ذلك، فإن هذا الموضوع ينبغي دراسته في إطار القانون الدولي والمواثيق التي تم التوصل إليها في هذا الخصوص، وإيلاء اهتمام خاص للقطاع الدعاية المنطقة عليه

ونظراً لآراء العديدة التي تعكس مواقف الدول إزاء نطاق الولاية القضائية الدولية، فإننا نرى من المهم أن يسعى الفريق العامل الى تحديد النقاط التي تحظى بتوافق الآراء، وتلك التي تتطلب المزيد من الدراسة ومواصلة المشاورات في إطار الفريق العامل المعني بالموضوع.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

الأعضاء، فنعتقد انها تتكامل مع الولاية الجنائية الدولية لكونهما يشتركان في هدف واحد ومهم وهو وضع حد للإفلات من العقاب، وهو ما أكدته قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وبالتالي فإن هذه القرارات تتضاهى في أهدافها

1 إنسانية وجرائم الحرب والابادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق  
الإنسان ينبغي ان تدرج ضمن نطاق الولاية القضائية العالمية.

المسيد الرئيس،

الانتهاكات وتقديمهم الى العدالة الدولية، وإلّا فإن أعداد الضحايا سيتزايد  
يوماً بعد يوم، من قتل وتشريد الملايين من البشر وقصف بالطائرات وتدويم

السكان الأمن، إننا نؤكد ونهيب الذين يحق لهم المشاهدة في الصورة الكاملة